

Distr.: General
21 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في هذه الذكرى الأليمة الحادية والسبعين لنكبة عام ١٩٤٨، أكتب إليكم لتوجيه انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى النكبة المستمرة التي ما زال يعانيها الشعب الفلسطيني لأن حقوقه ما زالت تُنكر عليه بقسوة وتُنتهك بشكل صارخ ومنهجي.

وفي غياب حل عادل، كل يوم يمر لا يحمل معه لشعبنا سوى مزيد من الخسائر في الأرواح وسلب الأراضي وفقدان المنازل وانعدام سبل العيش وتلاشي الأمل. وفي وقت تمنع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في قمع الشعب الفلسطيني وإنكار حقوقه، سالبة إياه حقوقه وكرامته الإنسانية، يتزايد اليأس والجور ويستمر تدهور الوضع الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. لذا، من الملح أن يتحرك المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لتصحيح هذا الوضع الجائر والمتقلب وإنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني واللاإنساني.

وإذ يعتصرنا الألم بإحيائنا مأساة النكبة وإذ نحن نتأمل بحزن في استمرار محنة الملايين من اللاجئين الفلسطينيين، فإننا نحیی أيضاً ذكرى مرور سنة على المذبحة التي ارتكبت ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل في قطاع غزة المحاصر في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨. ففي ذلك اليوم، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ٦٠ فلسطينياً، بينهم أطفال، وأوقعت أكثر من ٢٠٠٠ جريح مدني آخر في ممارسة عنيفة وصارخة للوحشية والإجرام وفي تجاهلٍ مطلق للحياة البشرية. لقد زُهِقت أرواح بريئة لمجرد ممارسة أصحابها الحق في التجمع السلمي والتظاهر، وإعراهم عن رفض الاحتلال والحصار غير القانونيين اللذين تفرضهما إسرائيل، ودعوتهم إلى التحرك وإحقاق العدل على الصعيد الدولي.

ففي تلك الأيام، قبل سنة، وقف المجتمع الدولي في شبه إجماع داعياً إسرائيل إلى الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحديدًا بالأحكام



ذات الصلة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وما يدعو إلى الأسف البالغ أنه لم تُتخذ منذ ذلك الحين سوى إجراءات طفيفة لمحاسبة السلطة القائمة بالاحتلال على جرائمها ولإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب التي ما برحت إسرائيل تتمتع بها لفترة طويلة وطويلة جدا. وفي غياب المساءلة، تمنع إسرائيل في مواصلة استهدافها بكل نداءات المجتمع الدولي التي تدعوها إلى الكف عن سياساتها وممارساتها غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني وإلى احترام التزاماتها القانونية الدولية.

وها هي اليوم السلطة القائمة بالاحتلال، بعد سنة على المذبحة الإسرائيلية في غزة، تواصل استهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، بقوة مميّنة، وتواصل حصارها غير القانوني على غزة، وتواصل، على غرار ذلك، هدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، والترحيل القسري للمدنيين الفلسطينيين، ومحاولات الضم، والمعاملة غير الإنسانية للفلسطينيين، بما في ذلك احتجازهم وسجنهم وغير ذلك من أشكال لا حصر لها من العقاب والاعتداء الجماعيين.

وعلاوة على ذلك، وبعد سنة على إعلان الولايات المتحدة الباطل واللاغي بشأن القدس، ما زال شعبنا يعاني من عواقب تلك الأعمال في حين لا تزال إسرائيل غير خاضعة للمساءلة، فهي لا تمنع فقط في سلوكها المناهض للقانون بل تعلن بصفاقة أيضا اعتزامها ضم أرضنا في انتهاك جسيم للقانون وفي ازدراء تام لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره.

إننا تؤكد مجددا على ضرورة اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لإنهاء هذا الإفلات من العقاب، ولحماية الشعب الفلسطيني وإعادة حقوقه، ولإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ومن باب الأولوية، يجب المطالبة بأن تكف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الآن فصاعدا عن كل التدابير الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فالأنشطة الاستيطانية غير قانونية ويجب أن تتوقف بالكامل، على نحو ما يطلب بوضوح مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وسائر القرارات ذات الصلة. إن عدم تحميل إسرائيل عواقب ما ترتكبه من جرائم في أرضنا لم يؤدي إلا إلى بناء آلاف أخرى من الوحدات الاستيطانية، فقد أعلنت السلطة القائمة بالاحتلال تشييد نحو ٤٠٠٠ وحدة أخرى في نيسان/أبريل ٢٠١٩ وحده.

وفي هذا الصدد، يجب وقف عمليات مصادرة الأرض الفلسطينية وتدمير الممتلكات، بما في ذلك المنازل والمنشآت الأخرى. وفي الأشهر الخمسة الأولى وحدها من عام ٢٠١٩، شهدنا تشريدا قسريا للفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة فاق ما شهدناه في عام ٢٠١٨ بأسره. وحتى لحظة كتابة هذه الرسالة، كان قد سُرد قسرا ١٩٣ فلسطينيا ولا يزال آلاف آخرون يعيشون تحت التهديد بالإخلاء والتشريد. إن هذه الزيادة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالزيادة في أعمال الهدم في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إذ هُدم ٦٣ منزلا فلسطينيا في الضفة الغربية المحتلة في نيسان/أبريل من هذا العام وحده، وهو ما يشكل جزءا لا يتجزأ من مخططات الاستيطان والضم التدميرية وغير القانونية التي تنتهجها إسرائيل.

وليس من قبيل الصدفة أن يطرأ الارتفاع في هذه الأرقام المثيرة للقلق في أعقاب إعلان الولايات المتحدة الاستفزازي ونقل سفارتها في مخالفة وانتهاك مباشرين لقراري مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فتلك الإجراءات إنما شجعت إسرائيل على انتهاج سلوك غير قانوني وعلى ازديادها بالقانون ومبادئ ومعايير حل عادل طالما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة وطالما حظي بتوافق دولي.

وفي ظل هذه الحقيقة المؤسفة، ليس الحل القائم على وجود دولتين هو وحده على المحك، بل أيضا سلطة مجلس الأمن ومصداقيته. لذا، يجب على المجتمع الدولي أن يولي الأولوية للعمل على عكس هذه الاتجاهات السلبية وإنقاذ بوادر التوصل إلى حل سلمي وكذلك النظام المستند إلى قواعد.

وفي الوقت نفسه، فإن الوضع في غزة يتطلب اتخاذ إجراءات فورية. وإضافة إلى العدد الذي يندى له الجبين من المدنيين الذين قُتلوا أو أصيبوا خلال العدوان العسكري الإسرائيلي الأخير، استمر تدهور الوضع الإنساني جراء مواصلة إسرائيل فرض حصارها المستمر منذ ١٢ سنة. ودمرت أيضا الغارات الجوية وعمليات القصف الإسرائيلية الأخيرة مئات أخرى من المنازل أو ألحقت أضرارا بها وتسببت بتشريد مئات أخرى من الأسر في غزة، التي ما زالت لم تتعافَ بعد وتعيد بالكامل بناء ما تهدم، من التدمير الذي خلفته الحروب الماضية. وعلاوة على ذلك، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية معاملتها الوحشية للمدنيين المشاركين في احتجاجات مسيرة العودة الكبرى الجارية. ومنذ مذبحه ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، وثَّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سقوط ما لا يقل عن ١٣١ فلسطينيا آخر وإصابة ما لا يقل عن ١٣٨٨٦ فلسطينيا آخر على يد قوات الاحتلال التي تواصل إطلاق الذخيرة الحية على المدنيين الذين يحتاجون سلميا ولا يشكلون أي خطر أو تهديد لحياة البشر.

إن الوضع الإنساني الخطير في غزة لم يوفر أي أسوة لأن الفقر وانعدام الأمن الغذائي وانعدام الأمن البشري ما زالت آخذة في الارتفاع، ملحقة الضرر الأكبر بأوساط اللاجئين التي تشكل أغلبية السكان وشريحتهم الأضعف. وفي الواقع، برزت إلى الواجهة مرة أخرى شدة ضعف اللاجئين الفلسطينيين بسبب الأحداث المروعة التي وقعت في سوريا قبل يومين، حيث سقط صاروخ في مخيم النيرب للاجئين في حلب أدى إلى سقوط ١٠ قتلى فلسطينيين، بينهم ٤ أطفال، وإلى إصابة ما لا يقل عن ٣٠ مدنيا آخرين بجروح خطيرة.

وثُبرز هذه المأساة مرة أخرى الحنة والمعاناة المستمرة للاجئين الفلسطينيين لأنهم ما زالوا محرومين من العدالة ومن حقوقهم. وفي هذه الذكرى الأليمة للنكبة، نكرر مجددا دعوتنا المستمرة للتوصل إلى حل عادل لمحتتهم وإلى أعمال حقوقهم، بما فيها الحق في العودة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

ونعنتم أيضا هذه الفرصة لتجديد امتناننا العميق لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لما لا تزال تقدمه من مساعدة حيوية منقذة للأرواح إلى اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين عملها. كما نناشد المجتمع الدولي مواصلة دعمه القوي لولاية الوكالة وتمويله السخي لبرامجها التي تكتسي أيضا أهمية حيوية لرفاه اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما شبابنا، ونجدد اعترافنا بأهمية الدور الذي تضطلع به الوكالة في تحقيق الاستقرار في المنطقة، في انتظار التوصل إلى حل عادل.

وفي هذا اليوم، نناشد المجتمع الدولي دعم القرارات القديمة العهد والبيانات المبدئية بإجراءات ملموسة وشاملة. فالقول وحده، سواء كان إدانة أو دعماً، لن يخفف من معاناة الشعب الفلسطيني ولن يجبر إسرائيل على التقيد بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ما لم يكن مقروناً بعملٍ جاد يرمي إلى صون القانون وضمّان المساءلة والسعي العملي إلى إيجاد تسوية سلمية لهذا النزاع.

ونحث المجتمع الدولي على التحرك قبل أن نصل إلى نقطة اللاعودة. وكما أكدت وفودنا مراراً في جلسات مجلس الأمن المعقودة مؤخراً، فقد شارفنا على نحو مقلق بلوغ نقطة اللاعودة، فالعمل المنهجي لإسرائيل على إفراغ الحل القائم على وجود دولتين من مضمونه يجعله حلاً غير قابل للحياة، وعدمُ لجم إسرائيل عن ارتكاب جرائمها وعدمُ إيقاف التدهور تُبعثنا أكثر عن بوادر التوصل إلى مستقبل يعمّه السلام والأمن والتعايش، وتزيد من تأجيج الصراع، ولا تحمل معها سوى مزيد من الصراع والمعاناة للشعبين وللمنطقة بأسرها.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى التصرف وفقاً للقانون الدولي والالتزامات المعلنة والمسؤوليات السياسية والأخلاقية التي لم تتحقق منذ زمن بعيد في ما يتصل بالقضية الفلسطينية. ويجب على مجلس الأمن خصوصاً أن يتصرف وفقاً لواجبه بموجب الميثاق لصون السلام والأمن الدوليين. وحده تنفيذ قرارات المجلس يمكنه من أن يخفف من تصعيد هذا الوضع الخطير وأن يكفل حماية الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي وأن يساهم في إنهاء هذا الاحتلال غير القانوني وفي التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع، قائم على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، ويلبي حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال في دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، ويرسي سلاماً إسرائيلياً - فلسطينياً حقيقياً ومستداماً. هذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل، ويجب سلوكه الآن قبل فوات الأوان.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٦٥ رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي إقليم دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٩ (A/ES-10/817-S/2019/370)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

سفير

المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة